

بسبب الاختلاف على تصنيف الأراضي الفلسطينية المحتلة فشل الاجتماع المتوسطي للمياه في برشلونة

ايمان عبد العال

فشلت المحادثات من أجل تبني استراتيجية مائية متوسطة في الاجتماع الوزاري الأوروبي-متوسطي الرابع للمياه الذي انعقد في مدينة برشلونة، في اسبانيا، في 13 نيسان، برئاسة وزيرة البيئة الاسبانية، ووزير الموارد المائية والري المصري، ورئيس بلدية مدينة برشلونة، بحضور وزراء 43 دولة على حوض المتوسط. وقد كان السبب الرئيسي لهذا الفشل تباين المواقف بين الدول العربية وإسرائيل حول التسمية التي أعطيت للأراضي الفلسطينية. وقد وقع اللوم، كالعادة، على إسرائيل التي لم ترض بالمصطلح الذي اعتمد في مسودة الاستراتيجية والمرتبط بالأراضي الفلسطينية، وهو «الأراضي المحتلة». وبعد معارضة إسرائيل لهذا المصطلح، حاول الأوروبيون إيجاد مخرج لهذا الأمر، واقتروا مصطلحا آخر وهو «الأراضي تحت الاحتلال»، مما أثار معارضة الدول العربية المشاركة في الاجتماع.

يأتي هذا الاجتماع ضمن إطار الاتحاد من أجل المتوسط الذي يضم دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين، ودول البلقان، بالإضافة إلى دول المشرق العربي والمغرب العربي، وإسرائيل. ومن أهدافه تعزيز التعاون بين دول المنطقة. وكان الرئيس الفرنسي قد أطلق هذا الاتحاد، خلال ترؤس فرنسا الاتحاد الأوروبي عام 1998، بالاتحاد مع جمهورية مصر. إلا أن هذا الاتحاد ومنذ تأسيسه، يواجه تحديات كبيرة. فمثلا تم تعطيل أول اجتماع وزاري في البحر الميت، في المملكة الأردنية، عام 1998 من قبل إسرائيل لمعارضتها دخول جامعة الدول العربية بصفة مراقب. ثم تعطلت جميع الاجتماعات بسبب العدوان التعسفي الصهيوني على قطاع غزة. والآن تعطل الاجتماع الوزاري الذي كان هدفه إقرار الاستراتيجية المائية المتوسطة التي تضم في بنودها كيفية إدارة الموارد المائية في المنطقة وتأمين المياه بشكل عادل ومنع هذا المورد بأن يصبح مصدر نزاع في المستقبل.

وقد شكك الأمين العام للاتحاد أحمد مسعدي، الأردني الجنسية، بمستقبل الاتحاد من أجل المتوسط وأطلق نداء بالعمل العاجل لتأمين المياه للجميع في منطقة المتوسط. أما الوزير الفرنسي للشؤون الأوروبية، بيار لولوش، فقد أكد أن الاتحاد من أجل المتوسط هو مشروع أساسي لإحلال السلام في المنطقة، وأنه لم يفقد شرعيته بسبب هذه التحديات الكبيرة التي تواجهه.

الاستراتيجية

استغرق إعداد مسودة هذه الاستراتيجية من قبل مجموعة خبراء سنة كاملة، وكان الوزراء المختصون المجتمعون في مدينة برشلونة الاسبانية قد وافقوا على معظم بنود الاستراتيجية التي تهدف إلى ترويح الإدارة المستدامة للموارد المائية، والسلام والأمن الدولي والعدالة والحد من الفقر. تحدد هذه الاستراتيجية المائية المتوسطة الأطر السياسية والاقتصادية والمنهجية التي يجب اتباعها من أجل تحديد السياسات المائية الإقليمية. وأكدت وزارة البيئة الاسبانية أن الجهود ستبذل من أجل تبني هذه الاستراتيجية، في اجتماع لاحق خلال الشهر الجاري في Dubrovnik، في كرواتيا. وكانت اسبانيا، البلد المضيف للاتحاد، قد أذرت أن منطقة المتوسط معرضة للفيضانات أو للتصحر، مما يتطلب التوافق على استراتيجية مشتركة من أجل هذا المورد النادر في المنطقة.

من جهتها، وكالعادة، اتهمت إسرائيل الدول العربية، على لسان وزير البنى التحتية،

بتحويل هذا الاجتماع البيئي المهم من محوره الأساسي وهو الموارد المائية، إلى النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وردد الوزير الإسرائيلي أن العرب وفي كل مؤتمر يعملون جاهدين على عزلنا مما يجعلهم يتعدون عن محور المؤتمر الأساسي .

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه تلقائياً: هل اعتراض إسرائيل على دلالة المصطلح هو السبب الرئيسي في رفضها للإستراتيجية؟

تعتبر إدارة الموارد المائية مصدراً أساسياً للنزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فإسرائيل تسيطر على معظم مصادر المياه في الضفة الغربية. وبعد حرب 67 أمنت إسرائيل سيطرتها على جميع مصادر المياه التي تغذي نهر الأردن من البلاد العربية. كما أنها تستغل معظم المياه من نهر الحاصباني اللبناني الذي هو رافد من روافد نهر الأردن . وحذرت الأمم المتحدة أن أكثر من 300 مليون شخص سيعاني من شح في المياه في منطقة المتوسط بحلول عام 2025. وأن 180 مليون نسمة في المنطقة يفتقرون حالياً إلى مياه الشفة ويعاني ثلث هذا العدد من نقص مزمن بالمياه .

هل الحل، كما ينظر إليه الأوروبيون، هو باتباع استراتيجيات مائية أو اقتصادية ومن خلالها الوصول إلى الهدف المنشود وهو السلام؟ هل نستطيع في المنطقة، وبوجود الكيان الصهيوني، التوصل إلى السلام من خلال الاتحاد من أجل المتوسط؟ هل يعتقد الأوروبيون أنهم يستطيعون تنفيذ مشروع كهذا على غرار ما قاموا به هم من أجل التوصل إلى كيان الاتحاد الأوروبي الحالي؟ ولماذا الاختلاف على دلالة المصطلح، ألا نتحدث عن الأراضي الفلسطينية؟

هل سنتوصل يوماً ما إلى حل شامل وعادل للصراع العربي الإسرائيلي؟ اللهم اجعله خيراً لنا، وها نحن ننتظر الفرج. ولكن شرط أن يكون الفرج بالعزة والكرامة وصون النفس والأوطان ومواردها الطبيعية، ولا سيما الموارد المائية، أساس الحياة الكريمة .